انعكاسات النظام الانتخابي على الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية في الجزائر بعد 1989

بلغيث عبد الله
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

Abstract:

Many academic studies that gathered for Electoral Systems raised a very important effects of the political process, including the political parties and political behavior, political participation and political stability. In this context, this study is trying to answer a number of questions relating mainly positive and negative effects of the electoral systems on the political life.

أجمعت الدراسات التي اهتمت بموضوع الانتخابات، أن لهذه الأخيرة آثار وانعكاسات بالغة الأهمية على العديد من مؤشرات التنمية السياسية والتحول الديمقراطي من جهة، والاستقرار السياسي من جهة أخرى. فبالرغم من تعدد المدارس الفكرية[1] التي تناولت موضوع التنمية السياسية ابتداء من ستينيات القرن الماضي وتعدد التعاريف الخاصة بهذا المفهوم بحسب التعدد في مجموعة الاقترابات وزوايا البحث المعتمدة في تلك الدراسات،إلا أنّ مجهودات المدرسة السلوكية كانت بارزة خاصة ما تعلق بأعمال "لوسيان باي" (Lucian Pye) حول تحديد مؤشرات التنمية السياسية.حيث اعتبر "لوسيان باي"(وكل رواد نظرية التحديث) أنه لا يمكن الحديث عن التنمية السياسية إلا في نموذج سياسي يتميز بالديمقراطية وآخر اقتصادي يتميز بالحرية واقتصاد السوق. وفي هذا السياق حدد "باي" عشرة مؤشرات رئيسية (أو ملاحظات إجرائية) لفهم التنمية السياسية على النحو التالي:[2]

- التنمية السياسية متطلب ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- التنمية السياسية في النموذج الأفضل للحياة السياسية لدى المجتمعات الصناعية(الغربية المتقدمة).
- التنمية السياسية في تحديث المجتمعات في جانبها السياسي.
- التنمية السياسية هي بناء للدولة القومية.
- التنمية السياسية مدلول إداري وقانوني يتعلق ببناء مؤسسات دستورية وإدارية في الدولة تتميز بتمايزها الوظيفي.
- التنمية السياسية تتطلب تعبئة الجماهير لصالح المشاريع الحكومية، ومشاركتها الواسعة والمنتظمة في الحياة السياسية.
- التنمية السياسية ضرورية للبناء الديمقراطي.
- التنمية السياسية تتطلب الاستقرار السياسي والتغيير المنتظم.
- تعني التنمية السياسية قدرة النظام السياسي على تعبئة وتخصيص الموارد(الأداء الحكومي).
- التنمية السياسية تعبر عن جانب من جوانب التغيير الاجتماعي.

تبين تلك المؤشرات أن رواد نظرية التحديث الخاصة بتعريف التنمية السياسية، قد قدموا ارتباطات قوية بين هذا المفهوم من جهة ومفهومي التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي من جهة أخرى. هذا ما جعل الباحث يخصص هذه الدراسة لمعالجة موضوع انعكاسات العملية الانتخابية والفعل الانتخابي العام في الجزائر منذ 1989 على بعض مكونات ومؤشرات التنمية السياسية، الديمقراطية والاستقرار السياسي، بحيث تم التركيز على المؤشرات ذات الصلة المباشرة بموضوع الانتخابات وهي الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية.

1- انعكاسات العملية الانتخابية على الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية

تتميز الانتخابات أن لها انعكاسات تتعدى القضايا التقنية لتؤثر على مواضيع مهمة أبرزها طبيعة النظام الحزبي والعلاقة بين الأحزاب السياسية وبنيتها الداخلية، خاصة ما تعلق بطبيعة النظام الانتخابي المعتمد وكذا طبيعة السلوك الانتخابي والتوجهات الانتخابية السائدة. وهي نفسها العوامل المؤثرة بقوة في طبيعة المشاركة السياسية وحجمها.

أ- انعكاسات العملية الانتخابية على الأحزاب السياسية

بالرغم من التوجهات المشتركة بين العديد من الأحزاب السياسية بعد تبني التعددية الحزبية في الجزائر منذ سنة 1989، من أحزاب ذات توجهات إسلامية مثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة المجتمع الإسلامي، حركة النهضة الإسلامية، وأحزاب ذات توجهات وطنية منها جبهة التحرير الوطني، حزب التجديد الجزائري، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، الحزب الوطني من أجل التضامن والديمقراطية، وأحزاب ذات توجهات علمانية مثل: اتحاد القوى الديمقراطية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الحركة الجزائرية للشبيبة الديمقراطية وأحزاب ذات أبعاد جهوية (خاصة منطقة القبائل) منها التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية،[3] إلا أن الساحة السياسية في الجزائر لم تشهد عشية الانتخابات المحلية 1990 أي تكتلات حزبية سواء بشكل رسمي من خلال تقديم قوائم مشتركة أو بضبط برامج ونشاطات سياسية مشتركة أثناء الحملة الانتخابية، وهذا يرجع بالأساس- بالإضافة إلى عوامل أخرى - إلى النظام الانتخابي المعتمد في هذه الانتخابات وهو النظام المختلط أي نظام التمثيل النسبي بالقوائم مع الأفضلية للأغلبية، والذي لا يشجع إلى قيام مثل تلك التكتلات، بل في المقابل يشجع الأحزاب السياسية إلى ولوج الانتخابات

بشكل منفرد.[4] لكن الأمر يختلف نوعا ما فيما يخص الانتخابات التشريعية في سنة 1991 الذي اعتمد على نظام الأغلبية في دورتين، وهو النظام الانتخابي الذي يكون الثنائية الحزبية وقيام التكتلات خاصة في الدور الثاني، وهو بالفعل ما انعكس على الأجواء التي سادت الساحة السياسية قبل الموعد الانتخابي بحيث كان جليا أن التنافس الانتخابي كان محصور بشكل أساسي وفي معظم الدوائر الانتخابية بين جبهة التحرير الوطني والجبهة الإسلامية للإنقاذ، بالرغم من وجود أحزاب سياسية أخرى مشاركة في الانتخابات التشريعية.[5]كما أدى النظام الانتخابي إلى التقليل من الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية حيث شارك 49 حزب من أصل 58 حزب سياسي معتمد،[6] والذي كان استجابة لنظام الأغلبية من جهة وللعتبة الانتخابية التي قدرت بـ 5% من الأصوات المعبر عنها من جهة أخرى، هذا ولم تشهد الساحة السياسية تكتلات حزبية واضحة في الدور الثاني لأنه قد تم توقيف المسار الانتخابي وعدم إجراء الدور الثاني.

مع تبني نظام التمثيل النسبي على أساس الباقي الأقوى بدلا من نظام الأغلبية في الجزائر ابتداء من سنة 1997، حدثت انعكاسات واضحة على الأحزاب السياسية سواء ما تعلق بالنظام الحزبي أو بنية الأحزاب السياسية والعلاقة بينها، وكذلك أدائها السياسي والانتخابي. حيث نظم الانتخابات المحلية والتشريعية لسنوات 1997-2002-2007-2012 في الجزائر النظام الانتخابي الجديد، الذي يؤدي نظريا إلى عدم تشكيل التكتلات الحزبية عشية المواعيد الانتخابية مع الاعتماد على نظام التعددية الحزبية، وكثرة الانشقاقات في البنية الداخلية للأحزاب السياسية،[7] وهذا ما عرفته الساحة السياسية في الجزائر قبل وأثناء الحملة الانتخابية، حيث لم تقبل الأحزاب السياسية المختلفة على التأسيس لأي تكتل سياسي، رغم التقارب الشديد ليس في التوجهات فقط بل حتى في البرامج المعلنة بين التيارات السياسية

المعروفة في الجزائر، وهي الأحزاب الإسلامية ومنها حركة مجتمع السلم، حركة النهضة وحركة الإصلاح الوطني، الأحزاب الوطنية ومنها جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي حزب التجديد الجزائري والأحزاب العلمانية ومنها حزب العمال، التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية، التجمع الوطني الجمهوري والأحزاب ذات التوجهات الأمازيغية منها جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.[8]

وفي السياق نفسه شجع النظام الانتخابي المعتمد من انتخابات 1997 على تأسيس أحزاب سياسية جديدة سواء من خلال الانشقاق من الأحزاب الأخرى المعتمدة، أو وفق المؤتمرات التأسيسية العادية. حيث تأسس حزب التجمع الوطني الديمقراطي أربع أشهر قبل الانتخابات التشريعية سنة 1997 والذي رغم عدم الإعلان صراحة عن ذلك، إلا أنه يعتبر حزب سياسي منشق عن جبهة التحرير الوطني، حيث غادرت العديد من الإطارات جبهة التحرير الوطني للانضمام إلى هذا الحزب الجديد،[9] الذي كان يعتبر أنا ذاك الواجهة الحزبية للسلطة الفعلية في الجزائر. كما شهدت حركة النهضة انشقاقات في بنيتها الداخلية بعد الانتخابات الرئاسية سنة 1999 قادها عبد الله جاب الله بتأسيسه لحزب جديد باسم حركة الإصلاح الوطني،[10] التي اعتمدت رسميا من طرف وزارة الداخلية وشاركت في الانتخابات التشريعية والمحلية سنوات 2002 و2007 و2012، بقوائم خاصة بها كحزب سياسي مستقل. ويقدم لنا حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية مثالا آخر لحالات الانشقاقات في البنى الداخلية للأحزاب السياسية بعد تبني نظام التمثيل النسبي الذي يشجع على قيام أحزاب سياسية جديدة، حيث توجه القيادي في الحزب عمارة بن يونس إلى تأسيس حزب سياسي جديد باسم الحركة الشعبية الجزائرية.[11] وهي الظاهرة نفسها التي شهدتها جبهة القوى الاشتراكية وحركة مجتمع السلم

التي عرفت انشقاق بعض القيادات الحزبية منها عبد المجيد مناصرة الذي أسس حزب سياسي جديد هي حركة التغيير وعمار غول الذي أسس تجمع أمل الجزائر، وكذلك انشقاقات العديد من القيادات من حزب جبهة التحرير الوطني وتأسيس لعدة أحزاب سياسية أغلبها ذات توجهات وطنية بعد قوانين الإصلاح السياسي التي تم اعتمادها منذ جانفي 2012.[12] وتجدر الإشارة إلى أن هذه الانشقاقات في بنى الأحزاب السياسية المختلفة وبالرغم من التشجيع الكبير لنظام التمثيل النسبي على قيامها لاعتقاد تلك الأطراف أنه بإمكانها ولوج الانتخابات بقوائم منفردة، إلا أن هناك عوامل أخرى سياسية ومصلحية مساعدة على تلك الانشقاقات.

ومن جهة أخرى يؤدي نظام التمثيل النسبي إلى زيادة عدد الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات وهذا ما يبينه الجدول أسفله:

الجدول رقم01: عدد الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات منذ 1997

السنة	عدد الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات
1997	40
2002	21
2007	24
2012	40

إنّ الدراسات النظرية والتطبيقية الخاصة بانعكاسات النظم الانتخابية غالبا ما تتناول أثر النظام الانتخابي على طبيعة وشكل النظام الحزبي، فمنذ أعمال "موريس دي فرجيه" إلى أعمال " سارتوري" و "نوريس"، أصبح لهذا الموضوع أهمية في الدراسات السياسية الخاصة بالانتخابات.[13] ولم تشكل الحالة الجزائرية منذ 1989 استثناءا عن هذه القاعدة، فلقد شكل النظام الانتخابي

المعتمد أحد أهم العوامل المشكلة بطبيعة النظام الحزبي منذ إقرار التعددية الحزبية بعد الإصلاحات السياسية لسنة 1989.وفي هذا السياق أدى نظام الأغلبية في دورتين المعتمد في الانتخابات التشريعية لسنة 1991 إلى تبسيط الحياة السياسية والتنافس الانتخابي إلى حدود ثلاثة أحزاب سياسية متنافسة في الانتخابات، وممثلة بعدد معتبر من المقاعد في البرلمان (الدور الأول). ويتعلق الأمر بالجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية، هذه الأخيرة التي استفادت من أهم ميزات نظام الأغلبية في دورتين، حيث يساعد هذا النظام الانتخابي الأحزاب السياسية التي تتركز أصواتها في مجال جغرافي محدد، وهي الحال بالنسبة لجبهة القوى الاشتراكية في منطقة القبائل، إلا أنه لا يمكننا الحديث عن تشكل نظام حزبي دائم في ظل الانتخابات التشريعية لسنة 1991 وهذا لعدم إجراء الدور الثاني منها وانتقال الجزائر إلى مرحلة انتقالية (غير دستورية) من سنة 1992 إلى 1995.

لقد أدى تبني النظام الانتخابي الجديد في سياق الهندسة الدستورية والانتخابية الجديدة منذ سنة 1997 إلى انعكاسات واضحة على طبيعة النظام الحزبي في الجزائر، حيث أدى اعتماد نظام التمثيل النسبي بقاعدة الباقي الأقوى مع عتبة انتخابية قدرت بـ5% في الانتخابات التشريعية إلى إيجاد نظام الحزب المهيمن ولو أحد الأنظمة الحزبية التي حددها "جيوفاني سارتوري" في إطار الأنظمة الحزبية التنافسية. وبالرغم من وجود أحزاب سياسية معتمدة ومتنافسة إلا أنه وفي نظام الحزب المهيمن، سيطر حزب سياسي واحد على الحياة السياسية وعلى التمثيل في المجالس المنتخبة وحتى على النشاطات السياسية للأحزاب الأخرى.[14]

وهو الحال بالنسبة للنظام الحزبي المتشكل بعد الانتخابات التشريعية لسنة 1997، فبالرغم من وجود عدد كبير من الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات والذي يعتبر استجابة مباشرة لنظام التمثيل النسبي إلا أن اعتماد قاعدة الباقي الأقوى من جهة ونسبة 5% كعتبة انتخابية أوجد عدد قليل من الأحزاب السياسية الممثلة رسميا في البرلمان وصلت 10 أحزاب فقط في العهدة البرلمانية(1997-2002)، مع هيمنة حزب سياسي هو التجمع الوطني الديمقراطي الذي تحصل على 40,79% من المقاعد في البرلمان، وحصوله على الأغلبية في المجالس المنتخبة المحلية البلدية والولائية. مما مكنه من الهيمنة كذلك على أغلبية مقاعد مجلس الأمة، مما انعكس آليا على تواجده ونشاطه السياسي في الساحة السياسية والإعلامية.[15]وفي الظاهرة نفسها التي تمتع بها حزب جبهة التحرير الوطني بعد الانتخابات التشريعية لسنة 2002 و إلى غاية انتخابات 2012، حيث حافظ النظام الحزبي على طبيعته أي نظام الحزب المهيمن ولكن لصالح حزب جبهة التحرير الوطني الذي تحصل على الأغلبية النسبية المريحة في جميع المواعد الانتخابية التي أعقبت سنة 2002 سواء على المستوى الوطني أو المحلي. وفي نفس السياق أدى الاعتماد على نظام التمثيل النسبي عن طريق القوائم المغلقة إلى هيمنة الأحزاب السياسية حيث يتطلب ذلك الاعتماد على الدوائر الانتخابية الكبيرة وعلى قائمة انتخابية تضم عددا كبيرا من المترشحين وفي هذه الحالة، لا يمكن للناخب أن يتعرف على جميع المترشحين مما يجعلهم أكثر اعتمادا على الحزب السياسي وانتشاره ومكانته المحلية ومناضليه في الدائرة الانتخابية كما يجعل المترشحين أكثر ميلا إلى الاستعانة بالبرنامج الانتخابي للحزب عوض التركيز على الجوانب الشخصية، وهو الأمر الذي انعكس على الأداء الحزبي في الجزائر خاصة أثناء المواعيد الانتخابية حيث شهدت الأحزاب السياسية بشكل عام ومنذ 1997 ارتفاعا في النزاعات الداخلية عشية كل موعد انتخابي خاصة بعدما

أصبحت المكاتب الولائية للأحزاب السياسية هي المسيطر والمتحكم في عملية إعداد القوائم الانتخابية وترتيب المترشحين فيها.مما أدى إلى نتيجتين رئيسيتين تتعلق الأولى بارتفاع ظاهرة استخدام المال في الانتخابات، سواء أثناء مرحلة الترشيحات وإعداد القوائم أو أثناء الحملات الانتخابية.مما أدى إلى اعتماد الأحزاب السياسية أكثر على المقاولين ورجال الأعمال وترتيبهم في المراتب المتقدمة في قوائمها، ما جعل أعدادهم تتزايد في المجالس المنتخبة الوطنية منها والمحلية. أما النتيجة الأخرى فتتعلق بارتفاع عدد الترشحين المستقلين، بعدما لم يتم قبولهم في قوائم بعض الأحزاب السياسية (خاصة أحزاب التحالف الولائي)، الأمر الذي جعلهم يترشحون في دوائرهم الانتخابية بشكل مستقل أو انتقالهم الظرفي إلى أحزاب سياسية أخرى فيما أصبح يسمى في الجزائر بظاهرة التجوال السياسي.

ب- انعكاسات العملية الانتخابية على المشاركة السياسية.

تعتبر طبيعة المشاركة السياسية ومستوياتها ونسبها من بين أبرز انعكاسات العملية الانتخابية على مضامين العملية السياسية، حيث تشتمل المشاركة السياسية على مجموعة مساهمات الأفراد في مجتمع ما في مختلف مستويات النظام السياسي والعملية السياسية بما فيها اختيار الحكام وصناعة السياسات العامة ومراقبة أعمال المنتخبين. وهي تتضمن عدة نشاطات وأعمال ومستويات أبرزها الفعل الانتخابي أي المشاركة الانتخابية (التصويت).[16]

حيث أصبحت النسب العالية من المشاركة الانتخابية إحدى أهم مؤشرات المشاركة السياسية الانتخابية والتوافقية على حد تعبير "صامويل هنتنغتون" الذي يقدم علاقة طردية وقوية جدا بين المشاركة السياسية(بما فيها المشاركة الانتخابية) من جهة وبناء المؤسسات السياسية الحديثة واستقرار

النظم السياسية من جهة أخرى، "فالمشاركة السياسية هي نتاج العمليات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتحديث.وتأثير التحديث على الاستقرار السياسي ينعكس من خلال التفاعل بين التعبئة الاجتماعية والاقتصادية وبين الإحباط الاجتماعي وفرص الحركة السياسية وبين المشاركة السياسية والمؤسسة السياسية"، كما أن الانتخابات في النظم السياسية الديمقراطية الحديثة "تعتبر المدخل الرئيسي لحسم التناقضات والصراعات القائمة في المجتمع. والضمانة الرئيسية لتقاسم السيطرة على السلطة بين الجماعات المختلفة وفقا لأوزانها الاجتماعية، الثقافية والسياسية النسبية في المجتمع مما يبين الارتباط الوثيق بين المشاركة الانتخابية من جهة والاستقرار السياسي والتنمية السياسية من جهة أخرى".[17]

لقد ميزت الأبحاث في علم الانتخابات بين نوعين رئيسيين من المواقف الانتخابية (Electoral Situation) حسب معيار الفعل العقلاني. يتمثل النوع الأول في التصويت ويتمثل النوع الثاني في الامتناع عن التصويت.[18] حيث ينقسم النوع الأول أي التصويت إلى نوعين رئيسيين الأول هو التصويت العقلاني المحسوب وهو الذي تتميز به مجموعة مهمة من المسجلين في القوائم الانتخابية، واللذين يملكون توجهات سياسية ثابتة وقرارات انتخابية ومواقف ثابتة من العملية الانتخابية ناتجة عن ارتفاع درجات الوعي السياسي والاهتمام بالشأن العام والرغبة في المشاركة السياسية. والناتجة كذلك عن الانتماء إلى الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، وهم اللذين يشاركون بقوة في الحملات الانتخابية ويتوجهون بقوة إلى صناديق الاقتراع، من أجل التعبير عن توجهاتهم السياسية عن طريق آلية التصويت.[19]

أما النوع الثاني ضمن الصنف الأول فهو التصويت غير المحسوب وهي الميزة التي تتميز بها مجموعة معتبرة من المواطنين المسجلين في القوائم

الانتخابية، واللذين لا يمتلكون قرارات انتخابية مسبقة ولا توجهات سياسية ثابتة ولا يملكون محفزات للمشاركة السياسية.حيث لا تمتلك هذه المجموعة أي تأكيدات أثناء بداية الحملات الانتخابية حول ما إذا كانت ستنتخب أم لا ولصالح من ستمنح أصواتها في حالة مشاركتها الانتخابية وهي المجموعة التي غالبا ما تتأثر بالجو السياسي العام، وطبيعة الحملات الانتخابية والأداء الحزبي أثناءها ومدى ملائمة برامج المترشحين لتفضيلاتها، ما يشكل لديها دوافع للمشاركة الانتخابية .[20]

أما الصنف الثاني ضمن المواقف الانتخابية، فهو الامتناع عن التصويت وهي الظاهرة التي تعرف ارتفاعا محسوسا في النظم السياسية التي لا تعتمد على التصويت الإجباري. والتي تعني قرارات متعمدة من طرف المواطنين المسجلين في القوائم الانتخابية بعدم التصويت لأسباب وأزمات متعددة أبرزها : أزمة الشرعية- أزمة الثقة في نزاهة العملية الانتخابية عدم الرضا على الأداء الحكومي أو المؤسسات المنتخبة-الثقافة السياسية السائدة في المجتمع-الاغتراب السياسي- ضعف أو فساد الفعل الحزبي العام وغيرها، حيث يمكن ذكر بعض مظاهر الامتناع عن التصويت فيما يلي:

- عدم التسجيل في القوائم الانتخابية.
- عدم المشاركة في الحملات الانتخابية.
- عدم التصويت يوم الاقتراع.
- التصويت بالظرف الفارغ.
- تعمد الناخب إفساد الورقة الانتخابية.[21]

يتضمن هذا الصنف كذلك نوعين رئيسيين يتمثل النوع الأول في الامتناع العقلاني المحسوب وهي الظاهرة التي تتعلق بمجموعة مهمة من المواطنين المسجلين في القوائم الانتخابية، والذين يتميزون بمعرفتهم ودرايتهم

الجيدة بالشأن السياسي العام والتي ينتج عنها إدراكات سلبية للفعل الانتخابي العام، ما يجعلهم لا يتوجهون إلى التصويت أو يمارسون التصويت السلبي أي إفساد الورقة الانتخابية (الأوراق الملغاة)، أو هم الذين ينتمون إلى أحزاب سياسية معارضة لا تشارك في الانتخابات.أما النوع الثاني فهو الامتناع غير المحسوب وهي الظاهرة التي تتعلق بمجموعة أخرى من المواطنين المسجلين في القوائم الانتخابية، والذين يتميزون باللامبالاة بالشأن السياسي العام والانتخابات بشكل خاص وعدم الاكتراث بالممارسة السياسية والحزبية وعدم درايتهم بتفاصيل العملية السياسية ودور المؤسسات المنتخبة ومدى ارتباطها بقضايا المواطن اليومية، ما ينتج عنها عدم الرغبة في المشاركة الانتخابية[48]. ولقد اصطلح على ظاهرة الامتناع عن التصويت (بنوعيه) في أدبيات علم الانتخابات بأزمة المشاركة الانتخابية، والتي يقصد بها أساسا تدني نسبة المشاركة في الانتخابات عن طريق آلية التصويت يوم الاقتراع، أي ارتفاع نسبة عدم المصوتين والمصوتين سلبيا (الأوراق الملغاة) مقارنة بنسبة المصوتين بالأصوات الصحيحة يوم الاقتراع. وهو الحال في الجزائر بعد الإصلاحات الدستورية والسياسية لسنة 1989، حيث يبين الجدول أسفله تدني نسب المشاركة الانتخابية في جميع المواعيد الانتخابية منذ 1989 إلى 2012:

الجدول رقم 02: المشاركة الانتخابية في المواعيد الانتخابية المختلفة

	عدد المفردات	النسبة المئوية
الانتخابات المحلية	67	4,5
الانتخابات التشريعية	29	1,9
الانتخابات الرئاسية	159	10,6
كل المواعيد الانتخابية	532	35,5
لا أشارك في الانتخابات	713	47,5
المجموع	1500	100,0

3- أزمة المشاركة الانتخابية في الجزائر:

لقد حاولت العديد من الأعمال الأكاديمية الخاصة بالانتخابات، وضع تفسيرات علمية لظاهرة أزمة المشاركة الانتخابية في الجزائر منذ إقرار التعددية الحزبية سنة 1989، وبالرغم من تعددها واختلافها أحيانا إلا أنه يمكن حصرها في الجوانب التالية:

أ -**الجوانب السياسية:** وتتضمن الأسباب والمظاهر التالية:

- أزمة الشرعية السياسية التي يعرفها النظام السياسي،خاصة منذ بروز البوادر الأولى للأزمة السياسية والأمنية في مطلع التسعينات، ودخول الجزائر في المرحلة الانتقالية بمؤسسات انتقالية معنية غير دستورية، وفشل نظام الحكم بعد ذلك في إقناع مجموعة كبيرة من المواطنين بضرورة المشاركة في بعث الشرعية والاستقرار السياسي منذ ندوة الوفاق الوطني سنة 1994.
- الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، حيث أكدت الدراسات النظرية في هذا المجال أن للثقافة السياسية الدور الكبير في تحديد الموقف من النظام السياسي والممارسة السياسية ككل بما فيها العملية الانتخابية، مما ينتج مجموعة من القيم والادراكات والسلوكات السياسية لدى المواطنين. ولقد حدد "قابريال آلموند" ثلاث مستويات يتركب منها مفهوم الثقافة السياسية، يتمثل المستوى الأولى في الموقف اتجاه النظام السياسي وسلطاته(شرعية النظام السياسي)، ويتمثل المستوى الثاني في الموقف تجاه العملية السياسية من خلال الأدوار التي يقوم بها الفاعلون السياسيون وقواعد اللعبة التي تحكم تنافسهم، أما المستوى الثالث فيتمثل في الموقف تجاه السياسة العامة (الحكومية والمحلية) ومدى تناسبها مع تفضيلات وأولويات المواطنين.[49]

ولقد صنف "قابريال آلموند" و"سدني فاربا" الثقافات السياسية في المجتمعات المختلفة انطلاقا من المستويات الثلاثة المذكورة أعلاه إلى ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية:[50]

ثقافة المشاركة، أي المشاركة بقوة في العملية السياسية عامة والمشاركة في جميع النشاطات الحزبية والانتخابية، سواء بتأييد السلطة أو معارضتها، واستغلال جميع القنوات والوسائل المشروعة لتقديم البدائل التنموية وإثراء السياسات العامة وترشيد الفعل الحكومي. وهي التي ترتبط عادة بالأنظمة الديمقراطية. يتمثل النوع الثاني في الثقافة الرعائية والتي تنتشر في المجتمعات البدائية التي تسيطر فيها البنى التقليدية للنظام السياسي، وفيها المواطنون سلبيون، لا يشاركون في الانتخابات ولا ينخرطون في الممارسة السياسية الحديثة (الحزبية خاصة)، فهم لا يكترثون بالحياة السياسية إلا فيما تعلق بالشؤون الأمنية أو المحلية المباشرة. ويتمثل النوع الثالث في ثقافة الخضوع، وهي الثقافة السياسية المقترنة عادة بالأنظمة التسلطية والشمولية،حيث يخضع المواطنون ويطيعون السلطة الحاكمة في قراراتها وتوجهاتها دون أي معارضة منظمة. كما تتميز هذه المجتمعات بدرجة عالية من التجنيد لصالح أهداف السلطة الحاكمة، مما ينتج مشاركة موجهة لصالح تلك الأهداف ولبقاء واستمرارية السلطة الحاكمة.وعلى ضوء هذه الأنواع الثلاثة للثقافة السياسية.

اعتبر " قابريال آلموند" أنه يمكننا التمييز بين اتجاهين عند دراسة تأشير الثقافة السياسية على المشاركة السياسية، حيث تنتج ثقافة المشاركة، الاتجاه المشارك أي المشاركة في النشاطات السياسية والفعل الحزبي العام والمشاركة الانتخابية والتصويت وغيرها من صور ومستويات المشاركة السياسية التوافقية المشروعة.أما النوعين الآخرين(الثقافة الرعائية، وثقافة الخضوع) فإنها تنتج اتجاه الاغتراب السياسي، وفيه عزوف المواطنين بشكل عام عن الحياة

السياسية وعدم المشاركة في الفعل الحزبي وتدني نسب المشاركة الانتخابية. ومنه يتضح جليا مدى تأثير طبيعة الثقافة السياسية السائدة على مستويات المشاركة السياسية. وهو الحال بالنسبة للجزائر حيث شكل موقف المواطنين من النظام السياسي والعملية السياسية والأداء الحكومي اغترابا سياسيا لدى غالبيتهم، أنتج عزوفا انتخابيا واضحا ومقاطعة للفعل الحزبي والنشاطات السياسية العامة. حيث يمكننا ذكر بعض خصائص الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري ما بعد 1989 على النحو التالي:

فبالنسبة للمواقف العامة للمواطنين اتجاه النظام السياسي يمكننا تحديد بعض العناصر التالية:

- أزمة الشرعية السياسية التي يعرفها النظام السياسي الجزائري منذ بداية التسعينيات.
- ضعف المؤسسات السياسية المنتخبة الوطنية (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) أو المحلية (المجالس الشعبية الولائية والبلدية) مقارنة بالمؤسسات الرسمية المعينة والجهاز الإداري المركزي (الأمناء العادون للوزارات ورؤساء الدواوين والمدراء المركزيين) أو الجهاز الإداري المحلي (الوالي والمدراء الولائيين ورؤساء الدوائر). خاصة ضعف السلطة التشريعية أمام السلطة التنفيذية.وهو ما يفسر اهتمام المواطنين أكثر بالانتخابات الرئاسية مقارنة بالانتخابات التشريعية.[51]
- الغموض الذي يتصف به النظام السياسي على مستوى عملية صناعة القرار أو على مستوى الأهداف العامة للنظام السياسي.
- أما ما تعلق بالمواقف العامة للمواطنين اتجاه العملية السياسية وقواعد المنافسة بين الفاعلين السياسيين فإنه يمكننا ذكر بعض العناصر المهمة على النحو التالي:

- ضعف التنظيمات السياسية الوسيطة بين السلطة والمجتمع، خاصة الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني وأدائها، فمن حيث بنيتها شهدت جل الأحزاب السياسية العديد من الصراعات الداخلية والانشقاقات وغياب للأبعاد المؤسساتية الحديثة، وغياب التداول المنتظم على رئاستها وارتباط غالبيتها بظاهرة استخدام المال خاصة أثناء تجديد المكاتب الولائية أو في فترة الترشيحات للانتخابات البرلمانية أو المحلية.[52] أما من حيث أدائها، فلقد عجزت جل الأحزاب السياسية في إقناع المواطنين (بما فيهم الشباب المتعلم) نحو الانخراط الرسمي والدائم في صفوفها. كما فشلت الأحزاب السياسية(خاصة الخارجة عن التحالف الرئاسي) في تقديم برامج بديلة عن برنامج السلطة الحاكمة، سواء ما تعلق بالخروج من الأزمة الأمنية أو ما تعلق بتحقيق التنمية الشاملة في فترة ما بعد الانتخابات الرئاسية لسنة 1999. ويظهر جليا ضعف الأداء الحزبي أثناء الحملات الانتخابية الخاصة بالانتخابات التشريعية أو المحلية التي تميزت كلها بالبرودة والجمود وعدم التجاوب الجماهيري وضعف التعبئة الجماهيرية خلف برامج وشعارات الأحزاب السياسية.
- سيطرت أحزاب الائتلاف الحكومي ثم التحالف الرئاسي على الفعل الحزبي العام في الجزائر، بحيث تكاد تنعدم النشاطات الحزبية خارج ذلك الإطار إلى خلال المواعيد الانتخابية مما أفقد للظاهرة الحزبية في الجزائر طابعها التعددي والتنافسي.[53]
- الموقف العام للمواطنين اتجاه العملية الانتخابية واعتبارها أنها عاجزة عن أداء وظائفها المعتادة في النظم الديمقراطية والتي أبرزها تجديد النخب الحاكمة وسياستها.[54]
- غياب ثقة المواقف في نزاهة الانتخابات وشفافيتها.

- غموض المنظومة القانونية المتعلقة بالعملية الانتخابية، خاصة ما تعلق بالنظام الانتخابي، الذي أنتج عددا كبيرا من الأحزاب السياسية المترشحة في عدد قليل من الدوائر الانتخابية.[55]
- تدخل المال في العملية الانتخابية سواء في مرحلة الترشيحات أو عند شراء الأصوات.[56]
- أما فيما يتعلق بالمواقف العامة للمواطنين اتجاه السياسات العامة والأداء الحكومي فإنه يمكننا ذكر بعض العناصر المهمة على النحو التالي:
- ضعف الأداء الحكومي فيما يتعلق بالمواضيع المهمة في التنمية المباشرة خاصة منها موضوع السكن والتشغيل.
- شعور المواطن بعدم التوافق بين أولوياته ومخرجات الأجهزة الحكومية الوطنية والمحلية.
- اقتران الأداء الحكومي بأجهزته المركزية والمحلية بظاهرة الفساد المالي والإداري (الرشوة والمحسوبية وغيرها).[57]

ب - الجوانب الاجتماعية: بالإضافة إلى ما ذكر سابقا في الجانب السياسي، يذهب بعض الدارسين لموضوع العزوف الانتخابي في الجزائر إلى أنه نتيجة لبعض المعطيات السوسيو- ديمقراطية التي يمكن تحديدها في العناصر التالية:[58]

- عزوف سكان المدن (المناطق الحضرية وشبه الحضرية) عن المشاركة في الانتخابات وهي المناطق التي تتميز بالكثافة الديمغرافية في الجزائر (حسب آخر إحصاء لسنة 2008) مقارنة بسكان المناطق الريفية الذين يتميزون بنسب عالية من المشاركة في الانتخابات.
- عزوف سكان منطقة القبائل (أربع ولايات على الأقل) عن المشاركة في الانتخابات.

- ضعف المشاركة الانتخابية للفئات الوسطى الحضرية المتعلمة مع زيادة نسبة التعليم في الجزائر بشكل عام.
- زيادة نسبة فئة الشباب في المجتمع الجزائري، وهي الفئة التي لا تشارك بقوة في المواعيد الانتخابية، حيث تفضل هذه الفئة التعبير عن نفسها سياسيا من خلال الحركات الاحتجاجية والعنف (خاصة في المدارس والملاعب الرياضية) عوض الانخراط المنظم والدائم في الأحزاب السياسية أو تنظيمات المجتمع المدني.
- ضعف الجمعيات وتنظيمات المجتمع المدني وإحجامها عن أداء بعض الأدوار التي لها علاقة بالعملية الانتخابية ومنها نشر الوعي السياسي والحقوقي والمشاركة في شرح تفاصيل العملية وتبسيطها وتوضيح برامج المترشحين والرفع من درجة الاندماج والوطنية لدى الشباب خاصة، حيث تحول تلك الجمعيات في غالبيتها إلى مساندة مترشحين أو أحزاب سياسية معينة أو النشاط بشكل مؤقت لتعبئة الجماهير أثناء المواعيد الانتخابية مما أفقدها الكثير من المصداقية لدى المواطنين.
- ضعف مؤسسات التنشئة السياسية عامة خاصة ما تعلق منها بالأسرة أو المؤسسات التربوية أو الإعلام في تكوين مجموعة من القيم والادراكات لدى الفرد نحو المشاركة السياسية الايجابية.كما أنها مؤسسات تعرف بفشلها في تجنيد أفرادها نحو المشاركة في وضع قراراتها وسياساتها.
- الحالة الأمنية المتدهورة قبل 1999 وفي بعض المناطق بعد هذه السنة، وما نتج عنها من تراجع في المشاركة الانتخابية في المناطق غير الآمنة، أو ما تعلق بظاهرة الهجرة السريعة وغير النظامية إلى المدن الكبرى وما صاحبه من صعوبات في التسجيل في القوائم الانتخابية، مما أنتج آليا عزوفا نحو المشاركة في الانتخابات.

الخاتمة:

إنّ ضعف المنظومة الانتخابية في الجزائر مرتبط أساس بضعف الظاهرة الحزبية والأداء الإعلامي وضعف التنظيمات الوسيطة المكونة للمجتمع المدني وضعف المؤسسات المنتخبة، مقارنة بالمؤسسات والإدارات المعينة وتراجع استقلالية القضاء أمام ارتفاع هيمنة السلطة التنفيذية والجهاز البيروقراطي. الأمر الذي يتطلب تطوير المنظومة الانتخابية في الجزائر توفر هندسة سياسية ودستورية جديدة تتضمن أساسا رد الاعتبار لمكانة المؤسسات المنتخبة التمثيلية وتعيين الحكومة من الجهة السياسية الفائزة في الانتخابات التشريعية، مع الاعتماد على نظام شبه رئاسي حقيقي على اعتبار أن رئيس الجمهورية منتخب مباشرة شعبيا. تعديل القوانين العضوية المنظمة لعمل المجالس الشعبية البلدية والولائية. بما يضمن صلاحيات كبيرة لممثلي الشعب مقارنة بالأطراف المعينة إداريا.مع تعزيز آليات الرقابة البعدية الإدارية والمالية وخاصة القضائية والتي ينبغي استحداثها من خلال غرف قضائية خاصة دائمة. إن شعور المواطن بعدم فعالية المجالس المنتخبة الوطنية والمحلية.جعله أكثر اقتناعا بعدم المشاركة في الانتخابات.

الهوامش ــــــــــــــــــــــ

1- العلواني حسن، اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد، في: الحكم الرشيد والتنمية في مصر (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006)، ص. 14.

2- الكايد زهير، الحكمانية: قضايا وتطبيقات (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص. 27.

3- يعني بـ "بولسميكي" أي متعدد الاستخدامات في الحقول المختلفة واللغات المختلفة.

4- الكايد زهير، مرجع سابق، ص. 43.

5- Francois Gastsaing, « La Gouvernance : Défis d'une non Normative », Revue IDARA (numéro special), Alger 20-21 novembre, 2005, Vol 15, p.9.

6- Loc, cit.

7- الشيخلي عبد الرزاق، الإدارة المحلية :دراسة مقارنة (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001)، ص. 67.

8- بعلي محمد الصغير، القانون الإداري (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2000)، ص. 62.
9- Francois Gastsaing, Op,cit., p10.
10-Loc, cit.
11- الكايد زهير، مرجع سابق، ص. 48.
12- يمكن العودة في هذا الإطار إلى التقرير السنوي للبنك الدولي لسنة 1992 حول الحكم والتنمية.
13- نقصد "بدولة الحد الأدنى "المصطلح الذي استخدمه البنك لتوجيه الدول المعنية بالتعديلات الهيكلية، نحو التقليل من نفقاتها الاجتماعية و تدخلها في الخدمات العامة.خاصة في تقرير البنك لسنة1994 بعنوان: الحكم تجربة البنك الدولي.
14- انظر التقرير السنوي للبنك
15- العامة.خاصة في تقرير البنك لسنة1994 بعنوان: الحكم تجربة البنك الدولي.
16- العلواني حسن، مرجع سابق، ص. 33.
17- المرجع نفسه، ص ص. 34-35.
18- أنظر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – تقرير التضمينية والمساءلة (بيروت: دار الساقي، 2004).
19- المرجع نفسه.
20-Francois Gastsaing, Op,cit., p11.
21- منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، بدأت العديد من السياسات الخارجية للدول الليبرالية، تعتمد في تعاملها على المشروطية السياسية وفي ذلك الربط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان من جهة والمساعدات المالية والتقنية من جهة أخرى.
22- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 2002 "خلق فرص للأجيال القادمة".
23- قداري حرز الله، "مفهوم الحكم الراشد"، مجلة الفكر البرلماني ، ع.08، 2005، ص. 82.
24- المرجع نفسه، ص. 83.
25- المكان نفسه. أنظر أيضا: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق.
26- التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 1997.
27- قداري حرز الله، مرجع سابق، ص. 82. وانظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق.
28- Olivier Dubighson, Maitre en pratique le développement durable (Paris :Edition SLP, 2005), p 48.
29- Ibid., p48.
30- Ibid., p 49.
31- Francois Gastaing, Op,cit., p 11.
32- الكايد زهير، مرجع سابق، ص. 73.

33- المكان نفسه.

34- العلواني حسن، مرجع سابق، ص. 56.

35- المكان نفسه.

36- Bonnie Campell, « le Gouvernance : entre l'Etat et le Marché , qui Gouverne l'Ordre social ?, les caliers de la chaire C-A poissant de recherche sur le gouvernance et l'aide au développent , no.01 . VQAM,2006,p72

37- Ibid., p 72.

38- Tanja A, Borzel, « What's so Spécial about Palicynet Works ?,europeen interaction online paper, vol 01, no.16,1997,pp.6-9.

39- Ibid., p 7.

40- Ibid., p 7.

41- الكايد زهير، مرجع سابق، ص. 81.

42- حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، مجلة المستقبل العربي، السنة 27، ع. 309، 2004، ص .63.

43- المرجع نفسه، ص ص. 64-66.

44- Tanyu A-Borzi,Op,cit., p7.

45- Ibid., p 7.

46- Ibid., p 8.

47- Ibid., p p 8-9.

48- المرجع نفسه، ص ص. 43،44.

49- Gabriel. Almond, S. Verba, The Civic Cultures : Political Attitudes And Democracy in Five Nation (Princeton: Princeton University Press, 1963) pp. 14-16.

50- Ibid., pp.41-44.

51- ناجي عبد النور، " المؤثرات السياسية التي ادت الى عدم تطوير النظم الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي"، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، افريل 2011، ص.335.

52- جابي عبد الناصر، " الانتخابات التشريعية في الجزائر: انتخابات استقرار أم ركود" في: اللقاء السنوي السابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، أكسفورد 2007 في: www. arabsfordemocracy.org

53-المرجع نفسه، المكان نفسه.

54- عبد العالي عبد القادر،" الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2012، في: www.dohaistitue.org

55- بارة سمير والإمام سلمى، "السلوك الانتخابي في الجزائر: دراسة في المفهوم، الأنماط والفواعل"، مرجع سابق، ص.45.

56- جابي عبد الناصر، " الانتخابات التشريعية في الجزائر: انتخابات استقرار أم ركود" مرجع سابق.

57- Luis Martinez, Maghreb : Vaincre La Peur De La Democratie(Paris : Cahier de Chaillot, 2009) pp.47-49.

58- المكان نفسه.